E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/161
7 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) مسألة حقوق الإنسان في قبرص؛

(ب) دراسة الحالات التي يبدو أنها تكشف عن نمط سابق من الانتهاكات الجسيمة طبقا لما هو منصوص عليه في قرار اللجنة ٨ (د-٢٣) وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٣٥ (د-٤٢)، و١٥٠٣ (د - ٤٨): تقرير الفريق العامل المعني بالحالات المنشأ بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٤١ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم لجمهورية البوسنة والهرسك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أتشرف بأن أشير إلى رسالة كان قد أرسلها إليكم السفير نصري بن جلون - طعيمي، الممثل الدائم لمملكة المغرب ورئيس مجموعة منظمة المؤتمر الاسلامي، أحال بها بيانا صادرا عن منظمة المؤتمر الاسلامي بشأن مسألة جامو وكشمير وطلب تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق لجنة حقوق الإنسان[١].

وكانت منظمة المؤتمر الاسلامي قد طلبت في وقت سابق تعميم مذكرة عن انتهاكات حقوق الإنسان مقدمة من ممثلي الشعب الكشميري، كوثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان. بيد أن من المفهوم الآن أنه لا يمكن تعميم هذه المذكرة بناء على طلب منظمة المؤتمر الاسلامي نظرا إلى أن هذه المنظمة هي منظمة حكومية دولية وليست احدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالنظر إلى ما ذُكر آنفا، تتشرف هذه البعثة بأن تطلب تعميم المذكرة المرفقة، إلى جانب الرسالة المشار إليها أعلاه، كوثيقة رسمية من وثائق لجنة حقوق الإنسان.

(توقيع) **مصطفي بيجيديتش**
السفير والممثل الدائم

---

(١) E/CN.4/1995/160.

مذكرة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان مقدمة من ممثلي الشعب الكشميري

إن الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري من كشمير الحرة ومن كشمير التي تحتلها الهند يحضرون الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان في جنيف في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ تحت رعاية ممثل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي. وقد عـُقد هذا الاجتماع وفقا لأحكام القرار المتعلق بجامو وكشمير الذي اعتـُمد بالإجماع أثناء مؤتمر القمة الاسلامي السابع الذي عـُقد في الدار البيضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٢ - وبعد أن تداول المجتمعون بشأن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في كشمير التي تسيطر عليها الهند، وافقوا على استرعاء انتباه أعضاء لجنة حقوق الإنسان إلى الحقائق التالية:

'١' لم يـُمارَس حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير، الذي وعدتهم الهند وباكستان والأمم المتحدة إياه عن طريق العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

'٢' يخضع جزء كبير من ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها للاحتلال من جانب قوات هندية تبلغ نحو ٠٠٠ ٦٠٠ فرد.

'٣' تقوم الهند منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بحملة قمع ضد الشعب الكشميري قـُتل فيها ٠٠٠ ٤٠ من الكشميريين الأبرياء وجـُرح فيها ٠٠٠ ٣٢، كما أن ٠٠٠ ٥٥ شخص هم من المفقودين، وأُصيب أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص بعجز. وخلال هذه الفترة، قام أفراد قوات الاحتلال الهندية باغتصاب ٧٠٠ ٤ امرأة كشميرية تتراوح أعمارهن بين سبع سنوات وثمانين سنة. وتم تدمير ممتلكات تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

'٤' جرى تكثيف حملة القمع التي تقوم بها الهند، على الرغم من الادعاءات الهندية التي تفيد عكس ذلك. فالتقارير التي صدرت مؤخرا عن منظمة العفو الدولية، ومرصد حقوق الإنسان، ومنظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان التابعة لكونغرس الولايات المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان البريطاني، والبرلمان الأوروبي، ونقابة محاميي المحكمة العليا لكشمير، ومنظمات أخرى كثيرة، تشهد جميعها على الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان في كشمير.

'٥' إن الاستراتيجية الهندية ترمي إلى سحق الحركة الكشميرية المطالبة بالحرية ثم فرض عملية سياسية احتيالية على كشمير. ولم يتحقق سحق الكفاح الكشميري على الرغم من سنوات القمع الهندي الهائل. وسيستمر هذا الكفاح إلى أن ينال الكشميريون حقهم في تقرير المصير. وقد رفض مؤتمر الحرية لجميع الأحزاب، الذي يمثل ٣٤ حزبا سياسيا كشميريا، العملية السياسية المزعومة وأعلن أن شعب كشمير لن يقبل بأي انتخابات تـُعقد في ظل الدستور الهندي. ولا يمكن للعملية السياسية المزعومة أو للانتخابات أن تكون بديلا عن الاستفتاء. فمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أعلن بوضوح أيضا في القرار ٩١ (١٩٥١) والقرار ١٢٢

(١٩٥٧) أن أي اجراء من هذا القبيل "لن يعد حلا للوضع في الولاية" وفقا لمبدأ اجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣ - ويطلب الممثلون الحقيقيون للشعب الكشميري إلى أعضاء لجنة حقوق الإنسان إقناع الهند بقبول ما يلي:

'١' وقف القمع الذي تمارسه في كشمير وسحب قواتها من الولاية المتنازع عليها وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

'٢' إنهاء مرابطة القوات الهندية، بما في ذلك إزالة الملاجئ المحصنة والتحصينات الأخرى من المدن الكشميرية في انتظار سحب القوات الهندية؛

'٣' إطلاق سراح جميع الكشميريين المسجونين في جامو وكشمير، وكذلك في الهند؛

'٤' ضمان تقيُّد قوات الأمن الهندية بقواعد القانون الإنساني المتعلقة بالمنازعات المسلحة والامتناع عن ممارسة التعذيب، والتسبب في الموت أثناء السجن، وعمليات الإختفاء، وعمليات إلقاء القبض بدون مذكرة قبض، وأعمال الإذلال التي تُرتَكب ضد النساء الكشميريات؛

'٥' القيام على نحو عاجل بإلغاء قانون الطوارئ والقوانين الأخرى الشديدة الوحشية التي تمكن القوات والوكالات والسلطات الهندية من انتهاك حقوق الإنسان في كشمير مع الإفلات من العقوبة؛

'٦' اتاحة إمكانية الوصول إلى كشمير، بصورة كاملة وبلا قيود، أمام جميع منظمات حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة، بما في ذلك الوصول إلى جميع الكشميريين المسجونين والقادة السياسيين ومواقع المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان المبلَّغ عنها. وينبغي أن تشمل هذه الخطوات إنشاء مكاتب دائمة في سريناغار وفي أماكن أخرى في كشمير من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، وإجراء زيارات إلى كشمير يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمقررين المعنيون بمواضيع التعذيب وحالات الاختفاء والاحتجاز التعسفي، وما إلى ذلك؛

'٧' ضمان تقديم المساعدة الإنسانية من الوكالات الإنسانية ووكالات الإغاثة الدولية إلى الكشميريين المتأثرين بالقمع الهندي.

٤ - وأخيرا يحث الممثلون الكشميريون لجنة حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان على تقديم تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير أثناء الدورات القادمة للجمعية العامة ولهذه اللجنة، على أساس المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع المصادر ذات الصلة.

٥ - ويرى الكشميريون أن التدابير المذكورة أعلاه هي مطلب أساسي لتهيئة مناخ يفضي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تطالب بممارسة حق تقرير المصير لشعب كشمير.

- - - - -